

آسيا

١٤ - الحالة في كمبوديا

قد رفض مجدداً اغتنام الفرص العديدة التي منحتها إياه السلطة الانتقالية والمجتمع الدولي للانضمام إلى عملية السلام. وفي الوقت نفسه، من المهم مقاومة أي ضغط لاستبعاد ممثلي هذا الحزب من المجلس الوطني الأعلى. وأعرب الأمين العام عن اقتناعه بأن إطار اتفاقات باريس ما زال يشكل أفضل الخيارات التي يؤمل منها حل المشاكل التي تعاني منها كمبوديا ولتحقيق المصالحة الوطنية. وشدد أيضاً على أن الأطراف الكمبودية الموقعة على اتفاقات باريس هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذها، وعلى أن استقرار البلد ومصالحته في المستقبل يتوقفان على الكمبوديين أنفسهم. وأشار إلى الإعلان الذي أصدره الأمير سيهانوك في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، فذكر أن مجلس الأمن قد يوجّه دعوة مثيلة يوسع فيها نطاق الطلب الوارد في الفقرة ١٧ من قراره ٧٩٢ (١٩٩٢) ويناشد من جديد الأحزاب الثلاثة التي وافقت على الإعلان مواصلة تعاونها الوثيق مع السلطة الانتقالية والحلولة دون ارتكاب أعمال العنف، وبخاصة تلك ذات البواعث السياسية، ومعاينة مرتكبيها.

واختتم الأمين العام تقريره قائلاً إن الأمر الذي لا غنى عنه بالنسبة للسلطة الانتقالية هو الحفاظ على قوة الدفع تجاه إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في موعدها. وفي الوقت نفسه، طلب من ممثله الخاص أن يقوم بتقدير الاحتياحات الأمنية بعد الانتخابات وسيقدم إلى مجلس الأمن، في الوقت المناسب، التوصيات اللازمة بهذا الشأن.

وفي الجلسة ٣١٨١ المعقودة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (نيوزيلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع لقرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^٣. ولفت انتباههم أيضاً إلى وثيقتين أخريين^٤.

وتحدث ممثل فرنسا قبل التصويت، فقال إن مشروع القرار يركز في المقام الأول على الانتخابات في كمبوديا التي تشكل حجر الزاوية في عملية السلام وأحد الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس، التي أدت إلى إنشاء أكثر عمليات الأمم المتحدة طموحا في التاريخ. ولذلك، من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن في هذه المرحلة من العملية قراراً بالإجماع. ورأى أن مشروع القرار سيبحث برسالة سياسية واضحة إلى جميع الأحزاب الكمبودية مفادها أن العنف لن يكون هناك تسامح

المقرر المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٨١): القرار ٨١٠ (١٩٩٣)

في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩٢ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار وعن التدابير اللازم اتخاذها لكفالة تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس المتعلقة بكمبوديا^١. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن المجلس الوطني الأعلى قد اجتمع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في بيجين برئاسة الأمير سيهانوك وبأن أعضاءه قد اتفقوا على إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس الوطني الأعلى إمكانية إصدار إعلان يندد بكافة أعمال العنف ويحث جميع الأطراف الكمبودية على ضبط النفس ويدعو إلى إنهاء أعمال العنف الموجهة ضد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وبالرغم من اعتراض حزب كمبودشيا الديمقراطية على إصدار مثل هذا الإعلان، أصدر الأمير سيهانوك بياناً باسمه الشخصي وباسم ثلاثة أحزاب من الأحزاب الأربعة^٢. وأعلن أيضاً أنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية إلى أن يُعتمد دستور جديد يُرسي طرائق انتخاب رئيس الدولة ومدة ولايته وسلطاته. واجتمع المجلس من جديد في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ واعتمد قراراً يقضي بوقف تصدير المعادن والأحجار الكريمة من كمبوديا وفقاً للقرار ٧٩٢ (١٩٩٢). وقرر أيضاً النظر في وضع حدود لكميات الأخشاب المنشورة التي تصدّر وذلك من أجل حماية موارد كمبوديا الطبيعية.

وذكر الأمين العام أن استجابة بعض الأحزاب الكمبودية للقرار ٧٩٢ (١٩٩٢) لم تكن مرضية وإن كان تنفيذ القرار قد شهد بعض التقدم. وقد تعاون حزب دولة كمبوديا إلى حد بعيد مع السلطة الانتقالية ولكن برزت مؤخراً مصاعب كبرى في ما يتعلق بحفظ القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرته. وشنت القوات المسلحة الشعبية الكمبودية أيضاً هجمات عسكرية ضد الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية بما يتجاوز حقها في الدفاع عن نفسها. أما بالنسبة لحزب كمبودشيا الديمقراطية، فإنه، بعدم قبوله دخول السلطة الانتقالية إلى مناطقه وتسجيل نفسه للمشاركة في الانتخابات، يكون

^١ S/25289. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (S/25124).

^٢ انظر الوثيقة S/25289، المرفق الأول، للاطلاع على بيان الأمير سيهانوك الذي صدر أيضاً باسم جبهة تحرير شعب الخمير الوطنية، والجبهة الوطنية الموحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسلمة ومتعاونة، وحزب دولة كمبوديا.

^٣ S/25376.

^٤ رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل سنغافورة (S/25133)؛ ورسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام (S/25366).

وإذ يرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس الوطني الأعلى في اجتماعه المعقود في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ بفرض وقف مؤقت لتصدير المعادن والأحجار الكريمة والتفكير في إمكانية وضع حد لتصدير الخشب المنشور من كمبوديا بهدف حماية الموارد الطبيعية لكمبوديا،

وإذ يعرب عن استيائه لانتهاكات وقف إطلاق النار من قبل حزب كمبودشيا الديمقراطية وحزب دولة كمبوديا،

وإذ يساوره القلق إزاء تزايد أعمال العنف المرتكبة بناءً على دوافع سياسية خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب دولة كمبوديا، وعلى دوافع إثنية، والآثار السلبية المترتبة على تلك الأعمال بالنسبة إلى تنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يشدد على أهمية اتخاذ السلطة الانتقالية لتدابير بهدف تأمين بيئة سياسية محايدة في كمبوديا،

وإذ يدين المحجمات، والتهديدات، وأعمال التخويف الموجهة ضد السلطة الانتقالية، وخاصة عملية الاعتقال الأخيرة لموظفين تابعين للسلطة،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم وفاء حزب كمبودشيا الديمقراطية بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس، ولا سيما فيما يتعلق بإتاحة فرص وصول السلطة الانتقالية غير المقيد إلى المناطق الخاضعة لسيطرته وفيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، وإذ يحث الحزب المعني على المشاركة الكاملة في تنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الأنباء الأخيرة الواردة من السلطة الانتقالية والتي تفيد بوجود عدد صغير من الأفراد العسكريين الأجانب يعملون مع القوات المسلحة لحزب دولة كمبوديا، انتهاكاً لاتفاقات باريس، وإذ يدعو جميع الأطراف إلى التعاون وتعاوناً كاملاً مع السلطة الانتقالية في تحقيقاً المتعلقة بالأنباء التي تفيد بوجود قوات أجنبية داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة تلك الأطراف، وإذ يؤكد أهمية القيام فوراً بترحيل جميع القوات الأجنبية والمستشارين والأفراد العسكريين الأجانب من كمبوديا،

- ١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣؛
- ٢ - يؤيد قرار المجلس الوطني الأعلى بعقد انتخابات الجمعية التأسيسية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣؛
- ٣ - يشدد على الأهمية الحاسمة للمصالحة الوطنية بالنسبة إلى تحقيق السلم والاستقرار الدائم في كمبوديا؛
- ٤ - يحث جميع الأطراف الكمبودية على التعاون وتعاوناً تاماً مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في الإعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية وفي إجراء تلك الانتخابات؛

٥ - يعرب عن ارتياحه للمدى الذي وصل إليه تسجيل الناخبين؛

٦ - يطلب إلى السلطة الانتقالية أن تواصل بذل كل جهد ممكن لتهيئة وصيانة بيئة سياسية محايدة تساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

بشأنه وأن خيارها الوحيد هو احترام قواعد الديمقراطية. وسيؤيد مجلس الأمن نتائج الانتخابات بشرط أن تشهد الأمم المتحدة على أنها كانت حرة ونزيهة. وسيواصل المجلس أيضاً تقديم دعمه إلى الجمعية التأسيسية المنتخبة وإلى عملية صوغ دستور وتشكيل حكومة جديدة في كمبوديا. ومع تأكيده أن مسؤولية إعادة إحلال السلام والاستقرار في كمبوديا تقع على عاتق الكمبوديين أنفسهم، فقد ناشد الشعب وزعماء الأحزاب إبداء التسامح والاعتدال والنضج السياسي بحيث تجري الانتخابات في جو من الحياد السياسي^٥.

وأشار ممثل الصين إلى أن اتفاقات باريس تشكل الأساس لتسوية مسألة كمبوديا بصورة شاملة. وقال إن الأطراف المعنية ينبغي أن تبذل جهوداً مشتركة، عن طريق التشاور والحوار، من أجل تذييل المضاعف وحل الخلافات الناجمة عن تنفيذ هذه الاتفاقات. غير أن ما يؤسف له، مثلما ذكر الأمين العام في تقريره، أن أعمال العنف ذات البواعث السياسية تحدث باستمرار وأنه لم تتحقق بعد إشاعة جو من الحياد السياسي، الذي يشكل أحد العوامل الرئيسية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد^٦.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨١٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ وقراراته الأخرى ذات الصلة بالموضوع،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإذ يشيد بصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى، للجهود المتواصلة التي يبذلها لإعادة السلم والوحدة الوطنية إلى كمبوديا،

وإذ يتذكر بأن للشعب الكمبودي، بموجب الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الحق في تقرير مستقبله السياسي عن طريق الانتخاب الحر والنزيه لجمعية تأسيسية، تقوم بإعداد وإقرار دستور جديد لكمبوديا وتحول إلى جمعية تشريعية، تشكل الحكومة الكمبودية الجديدة،

وإذ يرحب بالإجازات التي حققها الأمين العام وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في تنفيذ اتفاقات باريس، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وإعادة اللاجئين إلى الوطن، وإذ يؤكد من جديد دعمه المتواصل لأنشطة السلطة الانتقالية،

^٥ S/PV.3181، الصفحات ٣ إلى ٥.

^٦ المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

١٧ - يكرر مطالبته بأن تحترم جميع الأطراف احتراماً تاماً التزامها بموجب اتفاقات باريس، وبخاصة الكف عن جميع الأنشطة العسكرية الهجومية؛

١٨ - يطالب بأن تتخذ جميع الأطراف الإجراءات اللازمة لحماية أرواح أفراد السلطة الانتقالية وأمنهم في جميع أنحاء كمبوديا، وأن تكف عن جميع أفعال التهديد والتخويف الموجهة ضد أفراد السلطة وعن التعرض لهم على أي نحو في أداء ولايتهم؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يفيد المجلس في سياق تقريره المرحلي الرابع في نيسان/أبريل ١٩٩٣ عن تنفيذ هذا القرار، وعمّا قد يلزم اتخاذه من تدابير أخرى ملائمة لكفالة تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس؛

٢٠ - يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فذكرت أنّ القرار الذي أُتخذ للتو يمثل معلماً هاماً آخر نحو تحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقات باريس. غير أنّها أشارت إلى أنّ إجراء الانتخابات لن يعدو أن يكون خطوة واحدة صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحلال السلام وإقامة الديمقراطية في كمبوديا. ولكي تنجح الانتخابات وتحقق المصالحة الوطنية، يجب على جميع الأحزاب الكمبودية أن تكون مستعدة لاحترام نتائجها. وتلتزم الولايات المتحدة، بتصويتها لصالح القرار، بدعم الحكومة المنتخبة باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة في كمبوديا.^٧

المقرر المتخذ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٩٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٩٣، المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أعلن الرئيس (باكستان) أنّه قد أذن له، إثر مشاورات بين أعضاء المجلس، بأنّ يدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^٨:

يدين مجلس الأمن بشدة جميع الاعتداءات على السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، وبخاصة الاعتداءات الأخيرة التي أسفرت عن مقتل اثنين من البنغلاديشيين الأعضاء في السلطة الانتقالية، والاعتقال الغادر لثلاثة من أعضاء الكتبية البلغارية التابعة للسلطة الانتقالية، الذي وقع مساء يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للسلطة الانتقالية في تنفيذها لولايتها في إطار اتفاقات باريس. ويطالب بأن تتوقف فوراً جميع الأعمال العدائية الموجهة ضد السلطة الانتقالية وبأن تتخذ جميع الأطراف تدابير لحماية أرواح أفراد السلطة الانتقالية وأمنهم.

ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ بالأحوال والتحضيرات المتعلقة بالانتخابات؛

٧ - يحث جميع الأطراف الكمبودية على أن تساعد على إحلال التسامح اللازم للمنافسة السياسية السلمية في نفوس أتباعها وأن تكفل التقيد بمدونة قواعد السلوك خلال الحملة السياسية المقبلة؛

٨ - يحث على وجه الخصوص جميع الأطراف الكمبودية على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة حرية الكلام والاجتماع والتنقل، فضلاً عن توفير إمكانية الوصول بصورة عادلة إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحافة والتلفزيون والإذاعة، لجميع الأحزاب السياسية المسجّلة خلال الحملة الانتخابية التي ستبدأ في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمانة الشعب الكمبودي إلى أنّ الاقتراع في الانتخابات سيكون سرياً؛

٩ - يطالب بأن تتخذ جميع الأطراف الكمبودية التدابير اللازمة لإنهاء جميع أفعال العنف وجميع أعمال التهديد والتخويف التي ترتكب لأسباب سياسية أو إثنية، ويحث تلك الأطراف جميعها على التعاون مع مكتب المدعي الخاص التابع للسلطة الانتقالية في التحقيق في تلك الأفعال؛

١٠ - يعرب عن كامل ثقته في قدرة السلطة الانتقالية على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعن استعداده لإقرار نتائج الانتخابات بشرطية أن تشهد الأمم المتحدة بحريتها ونزاهتها؛

١١ - يطلب إلى جميع الأطراف الكمبودية أن تتقيد بالتزامها، بموجب الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقّعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بأن تحترم تلك النتائج؛

١٢ - يسلم بأنّ الكمبوديين أنفسهم تقع على كاهلهم المسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاقات باريس وعن استقرار كمبوديا ورفاهها مستقبلاً؛

١٣ - يسلم على وجه الخصوص بأنّ الكمبوديين، بعد انتخاب الجمعية التأسيسية، عليهم مسؤولية الاتفاق على دستور وتشكيل حكومة في غضون ثلاثة أشهر، ويؤكد على أهمية إنجاز تلك المهمة في موعدها؛

١٤ - يعرب عن استعداده لأن يساند أتم المساندة الجمعية التأسيسية وعملية صياغة دستور وإنشاء حكومة جديدة لكمبوديا بأسرها؛

١٥ - يحيط علماً بملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٤ من تقريره بشأن الحالة الأمنية في كمبوديا في الفترة الممتدة بين انتخابات الجمعية التأسيسية وانتهاء ولاية السلطة الانتقالية لدى إنشاء الحكومة، ويرحب بعزمه على تقديم توصيات في هذا الصدد؛

١٦ - يشيد بالقرار الذي اتخذته المجلس الوطني الأعلى في جلسته المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ باعتماد التدابير المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا، ويؤيد الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية التقنية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها المستدام لتنفيذ هذه القرارات؛

^٧ المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

^٨ S/25530.

التحضيرية للانتخابات جارية على قَدَمٍ وساق. ومع أنَّ الأوضاع السائدة ليست مثالية، ولدى وضع جميع الظروف في الاعتبار، لم يرَ الأمين العام سبباً يستدعي عدم إجراء الانتخابات، التي ليست نهاية عملية تجديد كمبوديا بل هي بداية لها.

وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨١٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً وصف فيه الأحوال والتحضيرات المتعلقة بالانتخابات في كمبوديا^{١١}. وأبلغ الأمين العام في التقرير مجلس الأمن بأنَّ التحضيرات التقنية أُكملت تقريباً. وذكر ممثله الشخصي في الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني الأعلى في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أنَّ ثلاثة معايير أساسية سعتُمد للحكم على مدى حرية ونزاهة الانتخابات، وهي: مدى تشويه العنف والتخويف والمضايقات للحملة الانتخابية ولعملية الاقتراع؛ ومدى تمتع حزب دولة كمبوديا، الذي يسيطر على أكبر المناطق ويتوافر لديه الجهاز الإداري الأكثر تطوراً، بأوجه تفوق غير مشروعة؛ والتنفيذ التقني لعملية الاقتراع. وأفاد الأمين العام أيضاً عن الخطط الأمنية التي قامت السلطة الانتقالية بزيادة تحسينها وتفصيلها في ضوء ما أعلنه حزب كمبودتشيا الديمقراطية مراراً عن عزمه معارضة الانتخابات، بما في ذلك باللجوء إلى وسائل عنيفة. وفي إطار هذه الخطط، لن يجري اقتراع في المناطق التي يسيطر عليها حزب كمبودتشيا الديمقراطية أو في المناطق التي لم يُسمح للسلطة الانتقالية بالوصول إليها. وصُنفت المناطق الأخرى في البلد بوصفها مناطق شديدة ومتوسطة ومنخفضة الخطورة، وحُددت لها مستويات مختلفة من التدابير الأمنية. ففي المناطق الشديدة الخطورة، سيتمركز أفراد عسكريون مسلحون تابعون للسلطة الانتقالية في مراكز الاقتراع وحولها. ومُعِينت قوات للاستجابة السريعة ووحدات للدعم الطبي للمواقع الشديدة الخطورة. وذكر أنه ”ينظر على أساس الاستعجال وبعناية“ في طلب تقدمت به الفصائل الكمبودية الثلاثة التي تؤيد الانتخابات لاستعادة الأسلحة التي كانت قد أودعتها لدى السلطة الانتقالية، وذلك على أساس أنَّ المسؤولية الأساسية عن حفظ الأمن تقع على عاتق الأطراف الكمبودية في المناطق التي تسيطر عليها.

وأشار الأمين العام إلى أنَّ ظروف إجراء الانتخابات ليست هي الظروف المتوقعة في اتفاقات باريس، على الرغم من الاستعدادات التي اتسمت بشدة التدقيق التي قامت بها السلطة الانتقالية، وينجم هذا عن انسحاب حزب كمبودتشيا الديمقراطية تدريجياً من عملية السلم، بدءاً بعدم تقيده بالأحكام العسكرية الواردة في الاتفاقات، وانتقاله إلى مقاطعة الانتخابات ثم إلى محاولات تعطيلها عن طريق العنف. ومن المؤسف أن حزب دولة كمبوديا قد أسهم أيضاً، وإن كان بدرجة أقل، في وجود مناخ العنف عن طريق اللجوء إلى تخويف الأحزاب السياسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإنَّه لم يستجِب بطريقة مرضية للجهود التي بذلتها السلطة الانتقالية لمنع استخدام هياكله الإدارية في الأغراض

ويقدم المجلس تعازيه لحكومتَي بلغاريا وبنغلاديش ولأسر الضحايا؛ ويشيد بشجاعة هؤلاء وبتفانيهم. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إلى المجلس على وجه السرعة تقريراً عن الظروف التي لا يستت هذه الأعمال الفاتكة وعن المسؤولين عن ارتكابها.

ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن تصميمه على أن تعقد انتخابات الجمعية التأسيسية في المواعيد التي قررها المجلس الوطني الأعلى وأيدها مجلس الأمن في قراره ٨١٠ (١٩٩٣). وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أهمية ضمان توافر بيئة سياسية محايدة في كمبوديا، فضلاً عن توقف جميع أعمال العنف أو التهديد أو التخويف التي ترتكب لأسباب سياسية أو إثنية.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢١٣): القرار ٨٢٦ (١٩٩٣)

في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٤٥ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مرحلياً رابعاً عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا^{١٢}. وأفاد في التقرير بأنَّه لم يثبت أنَّ بالإمكان تنفيذ جميع جوانب اتفاقات باريس طبقاً لخطة التنفيذ التي كان قد قدمها إلى المجلس في شباط/فبراير ١٩٩٢^{١٣}. فقد استمر عدم التعاون من جانب حزب كمبودتشيا الديمقراطية، وجميع الجهود التي بُذلت من جانب مجلس الأمن والسلطة الانتقالية وغيرها لإقناعه بالنهوض بالمسؤوليات التي تعهد بها لدى توقيع الاتفاقات لم تُجدِ فتيلاً. وإضافة إلى ذلك، أدى رفض الحزب فتح مناطقه أمام السلطة الانتقالية وإبواء قواته ونزع سلاحها إلى وقف تسريح القوات المسلحة التابعة للفصائل الثلاثة الأخرى. كذلك شارك أفراد من حزب دولة كمبوديا والقوات المسلحة الشعبية الكمبودية في هجمات ذات بواعث سياسية على أحزاب المعارضة بهدف تخويفها. وفضلاً عن ذلك، فإن المذابح التي تعرّض لها الأشخاص الناطقون باللغة الفيتنامية والهجمات المتعمدة على أفراد السلطة الانتقالية إنما تعكس معارضة الحزب المذكور المتنامية لعملية السلام وللاقتراعات. وعلى الرغم من أنَّ انتهاكات وقف إطلاق النار كانت محدودة عموماً ومن أنَّ السلطة الانتقالية حققت بعض النجاحات في التخفيف من العنف السياسي، من الواضح أن الانتخابات لن تجري وسط بيئة مجردة من السلاح ومحايدة سياسياً على النحو الذي كان متوخى في اتفاقات باريس وفي خطة تنفيذها. إلا أنَّ الكمبوديين، في الوقت نفسه، ملتزمون بشدة بالعملية الانتخابية. فقد سجّل ما نسبته ٩٦ في المائة من السكان أسماءهم للتصويت واستكمل ٢٠ حزباً سياسياً الشكليات المطلوبة للتسجيل لكي تتنافس في الانتخابات. وتعهدت أيضاً الأحزاب الثلاثة التي تتعاون مع السلطة الانتقالية بقبول نتائج الانتخابات، والأعمال

^٩ S/25719

^{١١} S/25784

^{١٢} انظر S/23613

٤ - يثني على المشتركين في الحملة الانتخابية وفقاً لاتفاقات باريس على الرغم من أعمال العنف والتخويف، لكي تُتاح للشعب الكمبودي الفرصة لاختيار حكومته بحرية؛

٥ - يعرب عن استيائه لجميع أعمال عدم التعاون فيما يتعلق باتفاقات باريس، ويدين جميع أعمال العنف المرتكبة بدوافع سياسية وإثنية وأعمال الترويع والهجمات الموجهة ضد أفراد السلطة الانتقالية؛

٦ - يعرب عن تأييده التام للتدابير المتخذة من جانب السلطة الانتقالية لحماية سلامة أفرادها، ويشدد على ضرورة أن تواصل السلطة ما تبذله من جهود في هذا الصدد؛

٧ - يطالب بأن تتخذ كل الأطراف جميع الإجراءات اللازمة لحماية أرواح وأمن أفراد السلطة الانتقالية في جميع أنحاء كمبوديا، وأن تكف عن جميع التهديدات أو أعمال التخويف الموجهة ضدهم وعن أي تدخل معهم في أداء ولايتهم؛

٨ - يعرب عن تقديره لما تبذله السلطة الانتقالية من جهود إيجابية وما حققته من إنجازات استعداداً للانتخابات فيما يتعلق بتسجيل المرشحين والأحزاب وتنظيم الحملة الانتخابية على الرغم من الظروف الصعبة؛

٩ - يؤيد كل التأييد القرار الذي اتخذته الأمين العام بأن تجرى الانتخابات في موعدها المقرر وفقاً للقرار الذي اتخذته المجلس الوطني الأعلى وأقره مجلس الأمن في قراره ٨١٠ (١٩٩٣)؛

١٠ - يدعو السلطة الانتقالية إلى مواصلة عملها وفقاً للقرار ٨١٠ (١٩٩٣) لتأمين بيئة سياسية محايدة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

١١ - يؤكد مجدداً عزمه على إقرار نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية شريطة أن تشهد الأمم المتحدة على أنها كانت حرة ونزيهة؛

١٢ - يذكّر جميع الأطراف الكمبودية بالالتزام الواقع على عاتقها بموجب اتفاقات باريس بالامتثال التام لنتائج الانتخابات؛

١٣ - ينذر بأن المجلس سيقوم بالرد المناسب إذا لم يف أي طرف من الأطراف بالتزاماته؛

١٤ - يؤكد مجدداً استعدادة لأن يؤيد تماماً الجمعية التأسيسية وعملية وضع دستور وإقامة حكومة جديدة لكمبوديا كلها، وأن يدعم الجهود اللاحقة لتشجيع المصالحة الوطنية وبناء السلم؛

١٥ - يسلم بأن الكمبوديين أنفسهم يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقات باريس وعن المستقبل السياسي لبلدهم ورفاهه، ويؤكد مجدداً أنه من المتوقع أن تنفي جميع الأطراف الكمبودية بالتزاماتها بموجب اتفاقات باريس، وأن تشارك بصورة بناءة وسلمية في العملية السياسية بعد الانتخابات؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس على وجه السرعة تقريراً عن إجراء الانتخابات ونتائجها، بما في ذلك عن تصرف الأطراف فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقات باريس، وأن يوصي، إذا لزم الأمر، بأي

السياسية. ومع ذلك، طلب الأمين العام إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وذلك بما يتفق وإرادة وعزم مجلس الأمن والأغلبية العظمى من أبناء الشعب الكمبودي.

وفي الجلسة ٣٢١٣، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة، وتلا تنقيحاً أدخل على مشروع القرار في شكله المؤقت^{١٢}. ووجّه انتباههم أيضاً إلى وثائق أخرى^{١٣}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويًا، للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٢٦ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ و ٨١٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٣ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخين ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يعرب عن تأييده القوي للكمبوديين الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين تقريباً الذين على الرغم من أعمال العنف والترويع قد سجلوا أسماءهم للاقتراع في انتخابات الجمعية التأسيسية، واشتركوا بنشاط وعلى نطاق واسع في الحملة الانتخابية،

وإذ يسلم بالأهمية الكبيرة لأن يواصل صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى، بذل جهوده القيمة للغاية في كمبوديا لتحقيق المصالحة الوطنية وإقرار السلم،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخين ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣؛

٢ - يعرب عن ارتياحه للترتيبات التي اتخذتها الأمم المتحدة لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في كمبوديا الوارد وصفها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢؛

٣ - يطالب بأن تنقيد جميع الأطراف بالاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتقدم إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التعاون التام الذي تقضي به تلك الاتفاقات؛

^{١٢} S/25803.

^{١٣} رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثل الدانمرك (S/25563)؛ ومثلي فرنسا وإندونيسيا (S/25658)؛ وسنغافورة (S/25794)؛ ورسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/25669).

ويعرب المجلس عن دعمه القوي للسلطة الانتقالية في تنفيذها لولايتها في إطار اتفاقات باريس. ويدين بشدة جميع عمليات الهجوم التي تتعرض لها السلطة الانتقالية ويطلب أن تتوقف الأطراف المسؤولة فوراً عن القيام بكافة الأعمال العدائية ضد السلطة الانتقالية وأن تتخذ تدابير فورية لحماية أرواح أفراد السلطة الانتقالية وأمنهم.

ويشير المجلس إلى التحذير الوارد في قراره ٨٢٦ (١٩٩٣) بأنه سيرد رداً مناسباً إذا تقاعس أي طرف من الأطراف عن الوفاء بالتزاماته. ويجذر المجلس أيضاً من أنه لن يقر استخدام العنف للتدخل في العملية الديمقراطية في كمبوديا أو عكس اتجاهها، وأنه سيتخذ مزيداً من التدابير الملائمة ضد أي طرف يتقاعس عن الوفاء بالتزاماته.

ويعرب المجلس أيضاً عن تصميمه على أن تجري انتخابات الجمعية التأسيسية في المواعيد التي حددها المجلس الوطني الأعلى وأيدها مجلس الأمن في قراره ٨١٠ (١٩٩٣)، ويؤكد من جديد التزامه بالقرار ٨٢٦ (١٩٩٣). ويدعو المجلس الشعب الكمبودي إلى ممارسة حقه بالكامل في التصويت في الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أهمية ضمان توقف جميع أعمال العنف والتهديد والتخويف وكذلك ضمان توافر بيئة سياسية محايدة في كمبوديا.

المقرر المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٢٧): القرار ٨٣٥ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٢٢٧، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن النظر في البند المعنون "الحالة في كمبوديا". وبعد اعتماد جدول الأعمال، وجّه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق المشاورات السابقة^{١٧}. ووجّه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها نص بيان أدلى به ممثله الخاص لكمبوديا، في اجتماع للمجلس الوطني الأعلى، في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣، بعد الانتهاء من الانتخابات^{١٨}. وفي ذلك البيان، أعلن الممثل الخاص أن إجراء الانتخابات كان حراً ونزيهاً.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٥ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ و ٨١٠ (١٩٩٣)

^{١٧} S/25876.

^{١٨} S/25879.

مبادرة و/أو تدابير تؤدي إلى ضمان احترام جميع الأطراف لالتزاماتها احتراماً تاماً؛

١٧ - يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

وبعد التصويت تحدث ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي فذكروا أنّ من المهم أن يؤكد المجلس مجدداً التزامه بإحلال السلام وإقامة الديمقراطية في كمبوديا بالمصادقة على نتائج الانتخابات، بشرط أن تشهد الأمم المتحدة على أنها كانت حرة ونزيهة. وحذروا أيضاً من أن مجلس الأمن مستعد لاتخاذ الترتيبات اللازمة ضد أي طرف تسوّّل له نفسه التدخل أو تغيير نتائج الانتخابات في كمبوديا^{١٤}.

وقال ممثل الصين إنّ المجتمع الدولي بأسره مهتم بقضية الحفاظ على السلام في كمبوديا بعد انتخابات الجمعية التأسيسية فيها. والصين لا تود أن ترى لهيب الحرب يشتعل من جديد في كمبوديا ولا تؤيد أي طرف في اللجوء إلى القوة. وهي تدعو إلى تحقيق مصالح وطنية حقيقية تضم كل الأحزاب الكمبودية حتى تتمكن كمبوديا من السير على طريق بناء دولة مستقلة ذات سيادة وموحدة ومسالمة ومحيدة^{١٥}.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢١٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٢١٤، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٣، أعلن الرئيس (الاتحاد الروسي) أنّه قد أُذن له عقب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس بأنّ يدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^{١٦}:

يدين مجلس الأمن بشدة عملية القصف التي تعرضت لها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، والتي قتل فيها اثنان من أفراد كتيبة المهندسين الصينيين وأصيب سبعة منهم بجراح. ويعرب المجلس عن تعازيه للحكومة الصينية ولأسر الضحايا. ويشيد بشجاعة هؤلاء وتفانيهم.

ويحيط المجلس علماً بالتقرير الأولي المقدم من الأمانة العامة والذي يشير إلى أن الجيش الوطني لكمبوديا الديمقراطية قام بهذا القصف. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل التحقيق وأن يقدم تقريراً إلى المجلس على وجه الاستعجال.

^{١٤} S/PV.3213، الصفحتان ٥ و ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٦ إلى ٨ (فرنسا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (الاتحاد الروسي).

^{١٥} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

^{١٦} S/25822.

والجلس يطلب إلى الأمين العام مواصلة التحقيق وتقديم تقرير على سبيل الاستعجال في هذا الشأن إلى المجلس.

ويطالب المجلس المسؤولين عن هذين الهجومين بأن يكفوا فوراً عن شن أي هجوم ضد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ويكرر تحذيره بأنه سيتخذ التدابير المناسبة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أفراد السلطة وأمنهم ويحاولون إفشال العملية الديمقراطية في كمبوديا عن طريق العنف.

ووصف معظم المتحدثين بعد التصويت الانتخابات بأنها انتصار عظيم للشعب الكمبودي وللديمقراطية، وإنجاز مذهل للأمم المتحدة. وحثوا جميع الأطراف الكمبودية على احترام نتائج الانتخابات^{١٩}.

المقرر المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٢٣٠، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أعلن الرئيس (إسبانيا) أنه قد أُذن له، على إثر مشاورات بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٢٠}.

يدين مجلس الأمن بقوة الهجوم المسلح الذي وقع على فضيلة باكستانية والمهجوم الآخر الذي وقع على فضيلة ماليزية تابعتين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد أصيب في الحادث الأول فردان باكستانيان، أحدهما إصابته خطيرة؛ وأصيب في الثاني ثلاثة أفراد ماليزيين بجراح، إصابة أحدهم خطيرة.

ويحيط مجلس الأمن علماً بالتقرير الأولي للأمانة العامة والذي جاء فيه أن الذي شن الهجوم الأول على المجمع الباكستاني هو الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية؛ ولم يتم بعد تحديد هوية من شنوا الهجوم في الحادث الثاني. والمجلس يطلب إلى الأمين العام مواصلة التحقيق وتقديم تقرير على سبيل الاستعجال في هذا الشأن إلى المجلس.

ومجلس الأمن يطالب المسؤولين عن هذين الهجومين بأن يكفوا فوراً عن شن أي هجوم ضد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ويكرر تحذيره بأنه سيتخذ التدابير المناسبة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أفراد السلطة وأمنهم ويحاولون إفشال العملية الديمقراطية في كمبوديا عن طريق العنف.

المقرر المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٧): القرار ٨٤٠ (١٩٩٣)

في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وعملاً بالقرارين ٨٢٦ (١٩٩٣) و ٨٣٥ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن سير ونتائج الانتخابات في كمبوديا^{٢١}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنها

المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٢٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ وقراراته الأخرى ذات الصلة.

وإذ يعرب عن تقديره لسلطة مجلس الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وخاصة للسيد ياسوشي أكاشي، الممثل الشخصي للأمين العام، لما أبداه من شجاعة وتفان ومثابرة من أجل توفير الدعم اللازم لعملية الانتخابات على الرغم مما صودف من مشاق وصعوبات،

وإذ يشيد بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، وبدوره المتواصل بوصفه رئيس المجلس الوطني الأعلى،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أن الأغلبية الساحقة من الكمبوديين قد أبدت وطنيتها وإحساسها بالمسؤولية بممارسة حقها في التصويت،

وإذ يؤيد الإعلان الذي أصدره الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ أمام المجلس الوطني الأعلى والذي مؤداه أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة،

١ - يحث أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وخاصة من ضحوا بحياتهم من أجل تمكين الشعب الكمبودي من جعل هذا الحدث غير العادي حقيقة واقعة؛

٢ - يدعو الأمين العام إلى جعل تقريره عن الانتخاب متاحاً بأسرع ما يمكن؛

٣ - يعرب عن عزمه على أن يقوم بعد المصادقة على نتيجة الانتخاب، بدعم الجمعية التشريعية المنتخبة على النحو الواجب دعماً كاملاً في عملها المتمثل في وضع دستور، طبقاً للمبادئ الواردة في المرفق ٥ للاتفاقات المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتشكيل حكومة لعموم كمبوديا؛

٤ - يدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزامها بأن تحترم تماماً نتائج الانتخابات ويحثها على أن تفعل كل ما في وسعها لإقامة حكومة ديمقراطية بطريقة سلمية وفقاً لأحكام الدستور الجديد؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على أن يسهم بنشاط في إصلاح كمبوديا وفي إعادة تعميمها؛

٦ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره النشط.

وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب مشاورات أُجريت في وقت سابق فيما بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

يدين مجلس الأمن بقوة الهجوم المسلح الذي وقع على فضيلة باكستانية والمهجوم الآخر الذي وقع على فضيلة ماليزية تابعتين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد أصيب في الحادث الأول فردان باكستانيان، أحدهما إصابته خطيرة؛ وأصيب في الثاني ثلاثة أفراد ماليزيين بجراح، إصابة أحدهم خطيرة.

ويحيط المجلس علماً بالتقرير الأولي للأمانة العامة والذي جاء فيه أن الذي شن الهجوم الأول على المجمع الباكستاني هو الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية؛ ولم يتم بعد تحديد هوية من شنوا الهجوم في الحادث الثاني.

^{١٩} S/PV.3227، الصفحتان ٢ و ٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٣ إلى ٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٦ (اليابان)؛ والصفحة ٧ (باكستان)؛ والصفحة ١١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (المملكة المتحدة).

^{٢٠} S.25896.

^{٢١} S.25913.

و ٨٣٥ (١٩٩٣) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وقراراته الأخرى ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وبصفة خاصة البيان الوارد فيه بشأن الانتخابات التي أُجريت في كمبوديا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشيد بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى، وبدوره المتواصل من أجل تحقيق الوفاق الوطني وإعادة السلم إلى كمبوديا،

وإذ يعرب عن تقديره لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وخاصة للممثل الخاص للأمين العام على سلامة العملية الانتخابية،

وإذ يؤكد من جديد الوحدة الوطنية والسلامة والحرمة الإقليمية للممثل الخاص للأمين العام،

وإذ يرحب بقيام الجمعية التأسيسية التي انتخبت مؤخراً بعقد أول جلسة لها في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام؛

٢ - يؤيد نتائج الانتخابات، التي شهدت الأمم المتحدة بأنها كانت حرة ونزيهة؛

٣ - يطلب جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بأن تحترم تماماً نتائج الانتخابات والتعاون لضمان الانتقال بصورة سلمية ورحب، في هذا السياق، بالجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك لتحقيق الوفاق الوطني وقيادته ودوره المتواصل في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التعاون فيما بين الكمبوديين بالوسائل المناسبة؛

٤ - يؤيد تماماً الجمعية التأسيسية التي تم انتخابها مؤخراً، والتي بدأت أعمالها لوضع وإقرار دستور وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المرفق ٥ للاتفاق الوارد ضمن الاتفاقات المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، المؤقّعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ والتي ستتحول بعد ذلك إلى جمعية تشريعية، تقوم من ثم بتشكيل حكومة جديدة لعموم كمبوديا؛

٥ - يؤكد ضرورة إنجاز هذا العمل وإقامة حكومة جديدة لعموم كمبوديا، في أقرب وقت ممكن وفي غضون الفترة الزمنية التي حددها اتفاقات باريس؛

٦ - يطلب إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا مواصلة أداء دورها بالاقتران مع المجلس الوطني الأعلى أثناء الفترة الانتقالية وفقاً لاتفاقات باريس؛

٧ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول منتصف شهر تموز/يوليه، يشمل توصياته بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها عدد انتهاء ولاية السلطة الانتقالية وفقاً لاتفاقات باريس؛

أجريت في موعدها المقرر، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، في جميع المقاطعات الـ ٢١ في كمبوديا، وأن عملية الاقتراع كانت سلمية بصفة عامة، ومع ذلك وقعت أحداث عنف قليلة متفرقة. وكان الإقبال على التصويت مثيراً للإعجاب إذ شارك في التصويت ٨٩,٥٦ في المائة من الناخبين المسجلين. وفي اجتماع عقده المجلس الوطني الأعلى في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ لاستعراض عملية الاقتراع، أعلن ممثله الخاص، أنه نظراً للعدد الكبير جداً من الناخبين الذين توجهوا إلى الاقتراع في جميع أنحاء البلد، وعدم حدوث عنف خلال الانتخابات، ونجاح الإجراءات التقنية للاقتراع والجو الهادئ والسلمي الذي ساد طوال الفترة الانتخابية بأكملها، فإن إجراء الاقتراع كان حراً ونزيهاً. وانتهى عدّ الأصوات الذي كان قد بدأ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣. وبناءً على ذلك، أذن الأمين العام لممثله الخاص بإصدار بيان يعلن فيه أن الانتخابات بصفة عامة كانت حرة ونزيهة.^{٢٣} وحث الأمين العام جميع الأطراف على احترام وقبول النتائج، وحل أي نزاعات قد تحدث بينها عن طريق القنوات المتفق عليها، وذكر الأمين العام أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية ستقدم الدعم الكامل للجمعية التأسيسية خلال عملية وضع دستور وإقامة حكومة جديدة لجميع كمبوديا. وذكر أنه على ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وبناء السلم.

وفي الجلسة ٣٢٣٧، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد اعتماد جدول الأعمال، وجّه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدّم من فرنسا والصين واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.^{٢٤} ثم تلا بعض التنقيحات التي أدخلت على المشروع في صيغته المؤقتة. ووجه رئيس المجلس انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الدانمرك يجيل بها نص بيان صادر عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بشأن الانتخابات الكمبودية.^{٢٥}

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار، بصيغته المنقّحة شفويًا، للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٤٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ و ٨١٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٢٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣

^{٢٣} يرد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عدد الأصوات التي حصلت عليها الأطراف والنسبة المئوية لتلك الأصوات.

^{٢٤} انظر المرفق الثاني لتقرير الأمين العام.

^{٢٥} S/25931.

S/25940.

وبرسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣^{٢٩}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام أن أعضاء المجلس نظروا في رسالته المؤرخة ١٤ تموز/يوليه المتعلقة بكمبوديا وأنهم يوافقون على الآراء التي وردت فيها.

المقرر المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجّهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٤٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً حدّد فيه خطة لانسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، تكتمل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ووصف الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية السلطة الانتقالية^{٣٠}.

وقال الأمين العام في التقرير إن كمبوديا لا تزال تواجه مشاكل جسيمة تتعلق بالأمن والاستقرار، وإزالة الألغام، وتحسين الهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة. وعلاوة على ذلك، بالرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية، فإن الحالة السياسية - العسكرية ما زالت هشة ويُتوقع أن تكون المهمة التي تنتظر الحكومة الجديدة شاقة ومليئة بالتحديات. ومن الواضح أن كمبوديا سوف تحتاج إلى مساعدة ودعم دوليين مستمرين. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن برامج ووكالات عديدة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن مؤسسات مالية دولية، مستعدة لأن تواصل، بالتشاور مع حكومة كمبوديا، أداء دورها التقليدي في مجالات الإنعاش، والتعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر تكليف بأن يستمر وجود عنصر حقوق الإنسان بموجب اتفاقات باريس وبموجب مقرر اتخذته لجنة حقوق الإنسان. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة أيضاً بإزالة الألغام، وهي حاجة رئيسية ستستمر سنوات في المستقبل.

وتطرّق الأمين العام أيضاً إلى مسألة الاحتفاظ بوجود عسكري للأمم المتحدة. وقال إنه إذا ما طلبت حكومة كمبوديا وضع عدد قليل من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في البلد لفترة محدودة كتدبير لبناء الثقة ولرصد الأمن على حدودها وتقديم تقارير عنه، فإن المجلس سينظر بالتأكيد في مثل هذا الطلب في الوقت المناسب.

وبرسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣^{٣١}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قد نظروا في تقريره، وأنهم يؤيدون المفهوم الشامل والترتيبات الواردة في الفقرات ٩ إلى ٣٣ من التقرير بشأن انسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وسيواصلون النظر في الأجزاء المتبقية من التقرير.

٨ - بحث جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على أن تسهم بنشاط في إصلاح كمبوديا وإعادة تعميمها؛

٩ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره النشط.

وقال ممثل فرنسا، متحدثاً بعد التصويت، إن بلده، بتصويته تأييداً للقرار، إنما أراد أن يؤكد تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا، ومفاده أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. ولا تزال المرحلة الأخيرة من عملية السلام تنتظر التنفيذ، حيث تضطلع الأمم المتحدة بالدور القيادي فيها. وشدّد على ضرورة وضع خطة ائتلافية تمكّن من الإسراع في حل القضايا المعلقة بينما تقوم الجمعية التأسيسية بصوغ الدستور^{٣٢}.

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن الانتخابات في كمبوديا عامل هام للسلم والاستقرار، لا في كمبوديا وحدها بل في جنوب شرقي آسيا بأكملها. وقال إن الشروط الملزمة لتحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقات باريس موجودة وهي: إعادة السلم على أساس المصالحة الوطنية وتكوين كمبوديا جديدة - دولة مستقلة ومحيدة تتمتع بالسيادة والسلامة الإقليمية، تحترم حقوق الإنسان وتقيم علاقات حسن جوار مع جميع بلدان العالم^{٣٣}.

المقرر المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجّهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن، ذكر الأمين العام أن نجاح الانتخابات في كمبوديا يمثل بداية مرحلة دقيقة بصفة خاصة في تحول البلد من النزاع إلى السلم والديمقراطية^{٣٤}. وبعد أن نظر في هذه المسألة بعناية فإنه خلص إلى أنه، بناءً على توصية مثله الخاص لكمبوديا، وبالتشاور مع عدد من الحكومات المعنية، من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتمكين سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا من القيام، خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية، وبالتشاور مع السلطات الكمبودية، بتقديم المساعدة المالية الطارئة لدعم عملية إعادة تشكيل وتكييف هياكل الإدارة والشرطة والقوات المسلحة للإدارة المشتركة المؤقتة. وقد أبلغه ممثله الخاص بأن مقدار التمويل المطلوب لتحقيق أهداف ما تبقى من الفترة الانتقالية سيكون ٢٠ مليون دولار. ورأى الأمين العام أن هذه الخطوة تتفق تماماً مع الولاية الفريدة الواسعة التي عهد بها المجلس إلى السلطة الانتقالية للمساعدة في تنفيذ اتفاقات باريس.

^{٢٩} S/26096.

^{٣٠} S/26090. وللاطلاع على خطة الانسحاب، انظر الفقرات ٩ إلى ٣٣ من التقرير والفصل الخامس من هذا الملحق.

^{٣١} S/26150.

^{٣٢} S/PV.3237، الصفحتان ٦ و ٧.

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحة ١١.

^{٣٤} S/26095.

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخين ١٦ تموز/ يولييه ١٩٩٣ و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣،

وإذ يشيد بالدور المستمر الذي يقوم به صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك من أجل تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية الحقيقية لكومبوديا كلها،

وإذ يشير إلى أنه، وفقاً للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تنتهي الفترة الانتقالية عندما توافق الجمعية التأسيسية المنتخبة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ونظمها وتعمدها الأمم المتحدة على الدستور وتحول نفسها إلى جمعية تشريعية وإنشاء حكومة جديدة بعد ذلك،

وإذ يلاحظ أن الإدارة المشتركة المؤقتة الكمبودية قد أعربت عن رغبتها، التي نقلتها الأمانة العامة في الإبقاء على ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا إلى حين إنشاء حكومة جديدة في كمبوديا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام، المؤرخين ١٦ تموز/ يولييه ١٩٩٣ و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، ويوافق على خطة انسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الواردة في التقرير الأول؛

٢ - يؤيد كل التأييد الجمعية التأسيسية فيما تقوم به من أعمال لوضع دستور والموافقة عليه، ويؤكد أهمية إتمام هذا العمل وفقاً للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

٣ - يؤكد أن مهام السلطة الانتقالية، بموجب اتفاقات باريس، ستنتهي بمجرد إنشاء حكومة جديدة لكمبوديا في أيلول/سبتمبر بما يتسق مع تلك الاتفاقات؛

٤ - يقرر، بغية ضمان انسحاب مأمون ومنظم للعنصر العسكري للسلطة الانتقالية، أن تنتهي فترة هذا الانسحاب في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وقال ممثل الصين، متحدثاً بعد التصويت، إنَّ الصين، بوصفها موقّعة على اتفاقات باريس، كرّست جهودها للتسوية السياسية الشاملة للمسألة الكمبودية. إلا أن الحل النهائي يقع على عاتق الشعب الكمبودي نفسه. ولا ينبغي لأي قوى خارجية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا. وفيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في كمبوديا في مرحلة ما بعد السلطة الانتقالية، فإنَّ هذا القرار ينبغي أن يستند إلى أحكام اتفاقات باريس وطلبات الحكومة الوطنية الجديدة.^{٣٤}

وقال ممثل فرنسا إنَّ القرار الذي اتُّخذ توأماً بوضوح، مع أنه ذو طابع فني خالص، الشروط المطلوب توافرها لإكمال دور الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٧٠): القرار ٨٦٠ (١٩٩٣)

في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٤٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام تقريراً آخر إلى مجلس الأمن وصف فيه التطورات الجديدة في كمبوديا فضلاً عن انسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والأعمال التحضيرية لفترة ما بعد السلطة الانتقالية.^{٣٢}

وقال الأمين العام في التقرير إنَّ التطورات التي طرأت منذ إجراء الانتخابات تطورات مشجعة. ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية التأسيسية خلال فترة حجرة الدستور الجديد وأن تنشئ الحكومة الجديدة. وبالنظر إلى الحاجة إلى إتاحة الوقت الكافي لإقرار الدستور وقيام الحكومة الجديدة، فقد أوصى بتمديد ولاية السلطة الانتقالية حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبشأن اقتراح الاحتفاظ بوجود عسكري صغير للأمم المتحدة في كمبوديا بعد انسحاب السلطة الانتقالية، فقد قرر ألا يوصى، في تلك المرحلة، بإبقاء أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة في كمبوديا بعد رحيل السلطة الانتقالية، بل بتركيز الموارد المتاحة على الأنشطة المدنية دعماً لبناء السلم. وإذا طلبت الحكومة الجديدة وجوداً عسكرياً في مرحلة ما بعد السلطة الانتقالية، مع البيان الواضح للمهام المتوقع أن يؤديها، فسوف يكون مستعداً لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن إمكانية الاضطلاع بالمهام المقترحة والموارد التي ستلزم لإنجازها.

وكرر الأمين العام الإعراب عن اعترامه بإنشاء مكتب متكامل في فنوم بنه، يرأسه ممثل للأمم المتحدة ويقوم، بالتشاور الوثيق مع حكومة كمبوديا، بتنسيق كامل مجموعة الأنشطة المدنية التي ستضطلع بها شتى وكالات منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك سيقوم المكتب بمعالجة عدد من المسائل المتبقية الناجمة عن اتفاقات باريس وعن وجود السلطة الانتقالية في البلد.

وفي الجلسة ٣٢٧٠، المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد اعتماد جدول الأعمال، وجّه رئيس المجلس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق المشاورات السابقة.^{٣٣}

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٦٠ (١٩٩٣) وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ و ٨٤٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

^{٣٢} S/26360

^{٣٣} S/62362

^{٣٤} S/PV.3270، الصفحتان ٣ و ٤.

المقرر المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٨٧): بيان من الرئيس

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٤٥ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً لاحقاً أفاد فيه عن تشكيل الحكومة الجديدة في كمبوديا في ٢٤ أيلول/سبتمبر بناءً على الإرادة التي عبّر عنها الشعب من خلال انتخابات حرة نزيهة نظمها وأجرتها الأمم المتحدة^{٣٩}. وفي التاريخ نفسه، أصدر الأمير سيهانوك الدستور الذي أصبحت كمبوديا بموجب مملكة دستورية اسمها الرسمي "مملكة كمبوديا"، وهي دولة مستقلة وذات سيادة وسلمية ومحايده وغير منحازة. وينص الدستور أيضاً على أن تعترف مملكة كمبوديا بحقوق الإنسان وتحترمها، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة. وبناءً عليه، انتخب الأمير سيهانوك ملكاً لكمبوديا. وعُيّن لاحقاً الأمير راناريد رئيساً أول للوزراء، وهون سن رئيساً ثانياً للوزراء. وأشار الأمين العام إلى أن ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا انتهت بنجاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفي تلك الأثناء كان يجري العمل على تهيئة تواجد الأمم المتحدة المطلوب لفترة ما بعد السلطة الانتقالية للقيام بمهام متنوعة تتضمن إزالة الألغام، وتنشيط الاقتصاد، وحقوق الإنسان، وذلك من أجل توطيد السلم والاستقرار في كمبوديا.

وفي الجلسة ٣٢٨٧، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن التقرير اللاحق المقدم من الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أستراليا وتايلند وكمبوديا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (البرازيل) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^{٤٠}.

وذكر ممثل كمبوديا أنه يعتقد أن ثلاثة عناصر أساسية أسهمت في إنجاح عملية الأمم المتحدة هي: التزام المجتمع الدولي، وإدارة الكمبوديين العمل مع الأمم المتحدة، وإرادة الأطراف الكمبودية في السعي إلى المصالحة. وأشار إلى أنه سيتعين على بلده مواجهة مسألتين. الأولى هي مسألة الأمن الداخلي الناتجة عن وجود عصابات مسلحة، ومجموعة الخمير الحمر التي يتعين عليها تفكيك جيشها وإدارتها لكي يكون هناك جيش وطني ملكي واحد وإدارة وطنية ملكية واحدة. والمسألة الثانية هي إعادة البناء الوطني وإعادة التأهيل الوطني. وأشار إلى أنه بموجب اتفاقات باريس يقع على المجتمع الدولي التزام بمساعدة كمبوديا في هاتين المسألتين داعياً إلى أن يكون للأمم المتحدة وجود في كمبوديا لتعزيز ثقة شعبها. ورأى أنه يجب مواصلة عمليات إزالة الألغام وأن

السياسي، والاحتفاظ، لأسباب عملية، بوجود عسكري باقٍ في كمبوديا حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. فكمبوديا، كما هو واضح، ستظل بحاجة إلى مساعدة. وسيكون هذا هو هدف الاجتماع الأول للجنة الدولية المعنية بإعادة بناء كمبوديا. وسيكون للأمم المتحدة أيضاً دور تقوم به في هذا المجال، ولكن هذا لا يمكن القيام به إلا بناءً على طلب من الحكومة الوطنية الجديدة. وسيكون ذلك فحوى قرار مقبل يسجل في الوقت نفسه ما قامت به الأمم المتحدة طوال الشهور الثمانية عشر الماضية في كمبوديا^{٣٥}.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن سحب السلطة الانتقالية لا يعني أن بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إدارة ظهرهما لكمبوديا، ولكن العلاقة في المستقبل ستكون ذات طابع مختلف. وأولاً، يجب أن تعتمد على رغبات الحكومة الجديدة، وبعد ذلك فقط تعتمد على مقررات المنظمة^{٣٦}.

وقال ممثل نيوزيلندا إنّه في حين توشك الحكومة الجديدة لكمبوديا على تولي السلطة، فإنّ جوانب كثيرة من تركة البلد من الاقتتال والقمع لا تزال قائمة. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير، ما زالت هناك حاجة للقيام بـ "إعادة إعمار ضخمة" في جميع أرجاء البلد. وبينما يكمن مستقبل كمبوديا في أيدي شعبها، فإنّ نهاية السلطة الانتقالية لا تعني نهاية مشاكل كمبوديا أو نهاية مشاركة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وهذه مسألة لا بد أن يعالجها المجلس عما قريب، بالتشاور مع بلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، ترحب نيوزيلندا بمبادرة عقد اجتماع لفريق عامل يضم تلك البلدان لبدء العمل في إعداد بيان أكثر شمولاً بشأن وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا^{٣٧}.

وقال الرئيس، متحدثاً بصفتها ممثل الولايات المتحدة، إنّه على الرغم من أن السلطة الانتقالية على وشك الانتهاء من مهمتها فإنّ مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة كمبوديا لم تنته بعد، وما زال أمام المجلس دور هام يجب أن يضطلع به في هذا المجال. وستتاح الفرصة أيضاً للبلدان المعنية لمعالجة الاحتياجات العديدة الملحة لكمبوديا في مجال إعادة التأهيل والتعمير في الاجتماع القادم للجنة الدولية لإعادة إعمار كمبوديا الذي سيعقد في باريس^{٣٨}.

^{٣٥} المرجع نفسه، الصفحة ٤.

^{٣٦} المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

^{٣٧} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{٣٨} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{٣٩} S/26529.

^{٤٠} S/26517.

وأيد عدد من المتكلمين الآخرين مواصلة انخراط الأمم المتحدة بشكل وثيق في كمبوديا^{٤٥}. وأيد البعض بشكل أكثر تحديداً طلبات حكومة كمبوديا^{٤٦}. وأيد آخرون اتخاذ قرار يعالج جميع الجوانب المتصلة بفترة ما بعد وجود السلطة الانتقالية، بما في ذلك إرسال مراقبين عسكريين^{٤٧}.

وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٤٨}:

بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أتوجه بالشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم رانريد، رئيس الوزراء الأول ومعالي السيد هون سن، رئيس الوزراء الثاني لحكومة كمبوديا الملكية، على حضورهما. وأن أعرب عن ارتياح مجلس الأمن للتطورات التي تبشر بالخير التي حدثت في كمبوديا منذ إجراء الانتخابات في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، وعلى وجه الخصوص إعلان الدستور الكمبودي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وإنشاء محكمة جديدة في كمبوديا.

وأعنتم أيضاً هذه الفرصة لكي أهنئ جلالته الملك نورودوم سيهانوك، رئيس دولة كمبوديا، على توليه العرش، ولكي أشيد بالدور المتواصل الذي قام به جلالته سعياً إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق مستقبل أفضل لكمبوديا بأسرها.

وفي ضوء نجاح سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في إنجاز ولايتها، فإن مجلس الأمن يكرر تأكيد اعترافه بالأعمال الهامة التي اضطلعت بها السلطة الانتقالية، تحت قيادة الأمين العام وممثله الخاص، السيد باسوشي أكاشي.

ويؤكد مجلس الأمن أهمية مواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل توطيد السلم والديمقراطية وتعزيز التنمية في كمبوديا.

والجلس إذ يأخذ في الاعتبار الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم رانريد، رئيس الوزراء الأول، ومعالي السيد هون سن، رئيس الوزراء الثاني، والتقرير اللاحق المقدم من الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٤٥ (١٩٩٢) الذي تلقاه أعضاء المجلس لتوهم، فإنه سيواصل دراسة الحالة في كمبوديا وسيُنظر فيما ينبغي أن يتخذه من إجراءات في هذا الشأن.

وجود ٢٠ مراقباً عسكرياً أو أكثر لمدة ستة أشهر سيكون مطلوباً. ودعا أيضاً إلى إقامة مركز دائم يُعنى بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قال إن حكومته تفضل الاحتفاظ باللجنة الدولية لتعمير كمبوديا بدلاً من إقامة هيئة تنسيقية أخرى^{٤٩}.

وقال ممثل فرنسا إن من واجب الأمم المتحدة الارتقاء إلى مستوى توقعات الشعب الكمبودي ومواصلة الاضطلاع بدور في مجال التعمير والتنمية، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أن فرنسا تؤيد طلب الحكومة الإبقاء على فريق من المراقبين العسكريين، وترحب باعترام الأمين العام فتح مكتب موحد للأمم المتحدة في كمبوديا. بيد أنه اعتبر أن مجموعة الخمير الحمر ما زالت تشكل مشكلة وأن على أفرادها أن يعترفوا بالسلطات الشرعية في كمبوديا، وأن يقبلوا قواعد الديمقراطية، وأن يبنذوا العنف. وأشار المتكلم في هذا الصدد إلى الصك الثالث في اتفاقات باريس المتعلق بسيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم جواز انتهاكها وحيدتها ووحدةها الوطنية^{٥٠}.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن مستقبل الحرية والديمقراطية في كمبوديا هو أولاً وقبل كل شيء مسؤولية الشعب الكمبودي. ومع ذلك فهو أيضاً مسألة تتسم بأهمية بالغة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي اللذين استثمرا كثيراً في مساعدة شعب كمبوديا. والتحدي في المستقبل هو مساعدة حكومة كمبوديا، حسب الاقتضاء، لكفالة استمرار التقدم الكبير الذي تحقق، للسماح لكمبوديا بأن تتمتع بالسلم الذي تستحقه كثيراً^{٥١}.

وأعرب ممثل تايلند، متحدثاً باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، عن التأييد الكامل للطلبات التي قدمتها حكومة كمبوديا التي دعت إلى إنشاء مكتب موحد للأمم المتحدة في فنوم بنه، والإبقاء على مكاتب تمثل كلاً من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإبقاء على عنصر حقوق الإنسان في السلطة الانتقالية وتوسيعه لكي يصبح مركزاً دائماً لحقوق الإنسان، واستمرار عمليات إزالة الألغام، وأخيراً، وجود عدد صغير من المراقبين العسكريين في فنوم بنه. وأضاف أن الرابطة تتطلع أيضاً إلى قيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص له في كمبوديا. وختم قائلاً إن الرابطة تشارك الحكومة الكمبودية والشعب الكمبودي في آمالهما في أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة كمبوديا في إعادة بنائها وتأهيلها، مؤكداً استعداد الرابطة للإسهام في تلك الجهود^{٥٢}.

^{٤٥} المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣ (الصين)؛ والصفحات ٣٤ إلى ٣٧ (باكستان)؛ والصفحات ٣٧ إلى ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحات ٤١ إلى ٤٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٤٣ إلى ٤٧ (اليابان)؛ والصفحتان ٥٠ و ٥١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحات ٥٦ إلى ٦٠ (أستراليا).

^{٤٦} المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ إلى ٣٧ (باكستان)؛ والصفحات ٣٧ إلى ٤١ (نيوزيلندا).

^{٤٧} المرجع نفسه، الصفحات ٣٧ إلى ٤١ (نيوزيلندا)؛ والصفحات ٤٣ إلى ٤٧ (اليابان)؛ والصفحات ٥٦ إلى ٦٠ (أستراليا).

^{٤٨} S/26531.

^{٤٩} S/PV.3287، الصفحات ٣ إلى ٢٦.

^{٥٠} المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ إلى ٣١.

^{٥١} المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

^{٥٢} المرجع نفسه، الصفحات ٥٢ إلى ٥٦.

المقرر المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٣): القرار ٨٨٠ (١٩٩٣)

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٤٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً إضافياً يحدد الأهداف المقترحة لفريق الاتصال العسكري واختصاصاته^{٥٢}. وتناول التقرير أيضاً مسألة إدماج الفريق في مكتب الأمم المتحدة المعترف بإنشائه في كمبوديا. وفي هذا الصدد، كرّر الأمين العام تأكيد توصيته بأن يكون فريق الاتصال العسكري مستقلاً عن المكتب الموحد المقترح على أساس أنه من الأفضل إبقاء النشاط العسكري القصير الأجل منفصلاً عن الأنشطة المدنية الطويلة الأجل التي سيجري تنسيقها عبر المكتب الموحد.

وبرسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٥٣}، أبلغ الأمين العام المجلس بطلبٍ مقدّم من الموظف المسؤول عن انسحاب السلطة الانتقالية يدعو فيه إلى تمديد وُزَع الشرطة العسكرية والوحدة الطبية التابعتين للسلطة الانتقالية إلى ما بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة في كمبوديا. ورأى الأمين العام أن هذه التمديدات المحدودة ضرورية لضمان أمن وسلامة أفراد هذه السلطة ومعداتها أثناء إتمامهم الانسحاب. واقترح أيضاً تمديد وُزَع ١٧ عضواً في وحدة إزالة الألغام والتدريب التابعة للسلطة الانتقالية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وذكر الأمين العام أيضاً أنّ عملية إزالة الألغام ستظل من الاحتياجات الرئيسية في مرحلة بناء السلم بعد انتهاء النزاع في كمبوديا. وأشار إلى أنه سيتم الإبقاء على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرامج إزالة الألغام في كمبوديا، وأنّ مواصلة الدعم التقني وبناء القدرات ستكون مطلوبة من أجل تمكين المركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام من تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولذلك طلب الأمين العام من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدخل في مشاورات مع الحكومة الكمبودية الجديدة بغية توفير الدعم التقني وبناء القدرات حسب الحاجة لفترة محدودة. وقال إنّه يقترح، ريثما تُتخذ هذه الترتيبات، وسعيًا لتجنب حدوث توقف مضر في هذا النشاط، تمديد وُزَع ١٧ عضواً حالياً في وحدة إزالة الألغام والتدريب التابعة للسلطة الانتقالية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣٣٠٣، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقارير الأمين العام الصادرة في ٥ و ٧ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن الرسالة المذكورة

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٤٠ (١٩٩٣)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً إضافياً^{٥٤} لاحقاً أفاد فيه بأنه تلقى رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من حكومة كمبوديا تطلب فيها إيفاد عدد يتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين إلى كمبوديا لمدة ستة أشهر بعد نهاية ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا^{٥٥}. وقدّم هذا الطلب في سياق التوترات التي ستظل باقية في كمبوديا، بعد انسحاب السلطة الانتقالية وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز الثقة بين أفراد الشعب. وقد تكرر هذا الطلب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وأعاد الأمين العام تأكيد اعتقاده بأنه ينبغي أن تكون جهود الأمم المتحدة ومواردها الداعمة لكمبوديا مركزة من الآن فصاعداً على الأنشطة المدنية في ميداني التعمير والتنمية، فضلاً عن حقوق الإنسان وإزالة الألغام. بيد أنه استدرك قائلاً إنّه غير مقتنع تماماً بأنّ مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين المتمركزين في فنوم بنه ستكون قادرة من الوجهة العملية على أداء دور فعّال في السيطرة على مشاكل الأمن المتبقية في كمبوديا أو حلها. وأعرب عن شكّه أيضاً في إمكان وُزَع وجود عسكري رمزي محض في وقت تستحكم فيه الأزمة المالية. لكنه أضاف أنه إذا قرر مجلس الأمن الاستجابة لهذا الطلب، فإنّه سيوصي بإنشاء فريق من ٢٠ ضابط اتصال عسكري تساهم بهم الحكومات، لفترة واحدة مدتها ستة أشهر. وسيكون ضباط الاتصال هؤلاء مستقلين عن المكتب المتكامل المقترح وستكون ولايتهم قاصرة على الاتصال المستمر مع حكومة كمبوديا وتقديم تقارير إلى الأمين العام بشأن المسائل التي تمس الأمن في كمبوديا.

وبرسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^{٥٦}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأنّ أعضاء المجلس نظروا في تقريره المتعلق بالطلب المقدم من حكومة كمبوديا، وبأنهم يوافقون من حيث المبدأ على توصيته ويدعونه إلى أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً لاحقاً يحدد بمزيد من التفاصيل أهداف هذا الفريق واختصاصاته المقترحة، وخططاً تفصيلية لإيفاده، وتقديراً للموارد المطلوبة. وقال إنّ أعضاء المجلس يدعون الأمين العام أيضاً إلى النظر في إمكانية إدماج هؤلاء الضباط في مكتب الأمم المتحدة الذي يعتمز إنشاءه في كمبوديا، وإلى التطرق إلى ما يترتب على ذلك من آثار حسبما جرى اقتراحه في الرسالة الواردة من حكومة كمبوديا.

^{٥٢} Add.1 و S/26649. وللاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن فريق الاتصال العسكري واختصاصاته، انظر الفصل الخامس.

^{٥٣} S/26675.

^{٥٤} S/26546.

^{٥٥} وُجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة لكنها لم تصدر كوثيقة من وثائق المجلس.

^{٥٦} S/26570.

وإذ يلاحظ الحاجة إلى كفالة إتمام انسحاب العنصر العسكري للسلطة الانتقالية بصورة آمنة ومنظمة من كمبوديا، واستمرار المهام الحيوية المتمثلة في إزالة الألغام والتدريب التي يضطلع بها المركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام،

١ - يرحب باعتلاء صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، العرش، ويؤكد أهمية استمرار الدور الذي يضطلع به في تعزيز السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية الحقيقية في كمبوديا؛

٢ - يرحب أيضاً بتشكيل الحكومة الجديدة لعموم كمبوديا، المنشأة وفقاً للدستور وبناءً على الانتخابات التي أُجريت مؤخراً؛

٣ - يشيد بالأعمال التي اضطلعت بها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي يشكّل نجاحها، تحت سلطة الأمين العام وممثله الخاص، إنجازاً رئيسياً للأمم المتحدة؛

٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تحترم سيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها وحرمتها الإقليمية وحيادها ووحدتها الوطنية؛

٥ - يطالب بإيقاف جميع أعمال العنف غير المشروعة، أيًا كان مبررها، وإيقاف الأنشطة العسكرية الموجهة ضد حكومة كمبوديا المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً وضد أفراد السلطة الانتقالية وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة والوكالات الدولية؛

٦ - يؤكد، وخاصة بالنظر إلى التاريخ القريب المفعج في كمبوديا، أهمية كفالة الاحترام للقانون الإنساني الدولي في ذلك البلد، ويرحب في هذا الصدد بالالتزام من جانب رئيس الوزراء الأول للحكومة الملكية لكمبوديا بتنفيذ الأحكام المتصلة بذلك من الدستور الكمبودي الجديد، ويؤيد الترتيبات المشار إليها في الفقرات ٢٧ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأنشطة الملائمة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة دعماً لهذا الالتزام وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛

٧ - يحث الدول الأعضاء على مساعدة المركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام بالخبراء التقنيين وبالمدادات، وعلى دعم أعمال إزالة الألغام عن طريق التبرعات؛

٨ - يعرب عن الأمل في إمكان اتخاذ الترتيبات في أقرب وقت ممكن كي يتسنى تحويل أموال الصندوق الاستئماني ذي الصلة إلى المركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام وكي يتسنى إمداد المركز بالخبراء التقنيين عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٩ - يلاحظ أنّ الانسحاب الآمن والمنظم للعنصر العسكري للسلطة الانتقالية المنصوص عليه في القرار ٨٦٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، باستثناء ما نصت عليه الفقرتان ١٠ و ١١ أدناه، مستمر وسيستهي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

أعلاه^٤. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس، وفقاً لما قرره في جلسته ٣٢٨٧، ممثلي أستراليا وتايلند وكمبوديا إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة، وتلا تنقيحاً يجب إدخاله على المشروع بصيغته المؤقتة^٥.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار، بصيغته المنقّحة شفويّاً، للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٨٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ بشأن الخطة التنفيذية للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والقرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بتقارير الأمين العام الأخرى المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وبرسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يلاحظ مع الارتياح النجاح الذي أحرزه الشعب الكمبودي خلال الفترة الانتقالية، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، في تعزيز السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ يرحب باعتماد الدستور وفقاً للاتفاقات باريس المتعلقة بكمبوديا، وإذ يُعرب بانتهاء ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بعد إنشاء الحكومة الدستورية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفقاً للاتفاقات باريس،

وإذ يلاحظ مع عظيم الارتياح أنّه، بالإنجاز الناجح لمهمة السلطة الانتقالية عقب الانتخابات التي أُجريت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، قد تحقّق هدف اتفاقات باريس المتمثل في استعادة الشعب الكمبودي وقادته المنتخبين انتخاباً ديمقراطياً لمسؤوليتهم الأساسية عن السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية والتعمير في بلدهم،

وإذ يشيد بالدول الأعضاء التي ساهمت بأفراد في السلطة الانتقالية، وإذ يعرب عن العزاء والأسى للحكومات التي لاقى مواطنون من رعاياها حتفهم أو أصيبوا في سبيل قضية السلم في كمبوديا وكذلك لأسرهم،

وإذ يكرّك أهمية تعزيز منجزات الشعب الكمبودي وذلك عن طريق تقديم المساعدة الدولية الملائمة على نحو سلس وسريع من أجل الإصلاح والتعمير والتنمية في كمبوديا ومن أجل بناء السلم في ذلك البلد،

^٤ S/26529 و S/26546 و S/26649 و Add.1.

^٥ S/26687.

١٥ - يرحب باعتزام الأمين العام تقديم تقرير عن الدروس المستفادة

أثناء عمل السلطة الانتقالية في إطار خطة السلام.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فقالت، في معرض إشارتها إلى إيفاد فريق ضباط الاتصال العسكريين إلى كمبوديا، إن مدة بقائهم تتوقف على إرادة الكمبوديين وحاجتهم إليهم. ويجب على المجلس أن يكون مستعداً لأن يدرس من جديد هذه المهمة ولأن يجددها بعد ٦ أشهر إذا لزم الأمر وطلبت حكومة كمبوديا ذلك. ورأت أن الأمر نفسه ينطبق أيضاً على ممثل الأمم المتحدة في كمبوديا الذي ينبغي أن تتطابق مدة منصبه مع الاحتياجات في الميدان بدلاً من أي حد زمني اعتباطي^{٥٦}.

ورحب ممثلون آخرون أيضاً بإنشاء فريق ضباط اتصال عسكريين ليقدم تقارير عن المسائل التي تمس أمن كمبوديا ومعالجة المسائل العسكرية المتبقية المتصلة باتفاقات السلام، وكذلك بعزم الأمين العام على القيام، بالتشاور مع حكومة كمبوديا، بتعيين ممثل لتنسيق وجود الأمم المتحدة في كمبوديا^{٥٧}. وأيدوا كذلك دعوة المجلس التي حث فيها الدول الأعضاء على مواصلة مساعدة الحكومة في تحقيق أهدافها في مجالي المصالحة الوطنية والتأهيل على الصعيد الوطني.

١٠ - يقرر أن يمدد فترة انسحاب وحدة إزالة الألغام والتدريب التابعة

للسلطة الانتقالية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

١١ - يقرر أيضاً أن يمدد فترة الانسحاب لعناصر الشرطة العسكرية

وعناصر الوحدة الطبية التابعة للسلطة الانتقالية إلى ما بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وفقاً للتوصيات المفصلة الواردة في الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على أساس أن تُسحب جميع هذه العناصر في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

١٢ - يقرر كذلك إنشاء فريق مؤلف من عشرين ضابطاً من ضباط

الاتصال العسكريين لفترة واحدة مدتها ستة أشهر على أن تكون ولايته تقدم تقارير عن الشؤون التي تؤثر في الأمن في كمبوديا، وإدامة الاتصال مع حكومة كمبوديا، ومساعدة الحكومة في معالجة المسائل العسكرية المتبقية فيما يتعلق باتفاقات باريس؛

١٣ - يرحب باعتزام الأمين العام، في ضوء طلب حكومة كمبوديا

الملكية واستمرار التزام الأمم المتحدة تجاه كمبوديا، أن يعين لفترة يتفق عليها الأمين العام مع حكومة كمبوديا شخصاً لتنسيق وجود الأمم المتحدة في كمبوديا وفقاً لروح اتفاقات باريس ومبادئها؛

١٤ - يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في مساعدة حكومة

كمبوديا في تحقيق أهدافها الرامية إلى المصالحة الوطنية والإصلاح في كمبوديا ويطلب منها أن تُنفذ دون إبطاء الالتزامات المتعهد بها في اجتماع اللجنة الدولية المعنية بتعمير كمبوديا ويؤكد ضرورة السرعة في تسليم المساعدات لتوفير الدعم اللازم للمعاونة في تخفيف حدة الأزمة المالية التي تجابه الحكومة الجديدة حالياً؛

^{٥٦} S/PV.3303، الصفحتان ٥ و ٦.

^{٥٧} المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (فرنسا)؛ الصفحتان ٨ و ٩ (الصين)؛ الصفحتان ١٢ و ١٣ (نيوزيلندا)؛ الصفحتان ١٣ إلى ١٦ (إسبانيا).